

السيدات والسادة أعضاء الحكومة

السيدة والسادة الولاة

السادة مسؤولو شركات تسيير المساهمات

لوضوع: العمال المُسرحون عن العمل الذين تحصلوا على قرارات قضائية لصالحهم.

لقد عكف من جديد، لقاء الثنائية المنعقد بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين يومي 4 و5 سبتمبر 2003، على ملف العمال المُسرحين الذي تحصلوا على إارات قضائية لصالحهم. إن استمرار طرح هذا الملف المعاود على مرّ السنين، هو بمثابة صعوبة لا يمكن قبولها:

- لأنها تنالُ من مصداقية الحكومة التي تلتزم، من سنة الى سنة، بحلّ هذا المشكل طبقاً للقانون،

- لأنها تشكّل عائقاً أمام قرارات العدالة، وهذا فعل يعاقب عليه قانون العقوبات المُعدّل سنة 2001،

- لأنها تبدو إهمالاً للمرونة التي أتاحها القانون، بخصوص علاقات العمل، للمؤسسات التي لها إمكانية إعادة دمج المعنّين أو دفع تعويضات لهم،

- لأنها تشكّل، في الأخير، عاملاً يثقل أعباء المستخدمين المدعّوين، في أعقاب التأخّرات المتراكمة، لدفع الأجور بالنسبة لفترات تصل حتّى إلى سنوات.

تلكم هي الأسباب التي تجعلني أحرص كل الحرص على تذكير السيدات والسادة المعنّين بهذه التعلّية، بأن الجزائر هي دولة قانون لا يمكن لأحد أن يضع فيها نفسه لافوق القانون ولا حتّى الاعتراض على تنفيذ قرارات العدالة. فقرار العدالة يمكن أن يكون محل استئناف لكن الاستئناف غير موقوف لتنفيذه .

وفي هذا الإطار يشرفني :

1 - أن أطلب من السيدات والسادة أعضاء الحكومة وكذا من السيدة والسادة الولاة، السهر على أن تقوم الإدارات المركزية والمحلية الموضوعة تحت وصايتهم، على الفور، بإعادة دمج العمال الذين سرّحتهم والذين حكمت العدالة لصالحهم بخصوص إعادتهم الى عملهم. إن عملية إعادة الدمج هذه يجب أن تتم دون تأخير على الرغم من احتمال رفع أي استئناف الذي يمكن أن يكون موقفاً للتنفيذ،

2 - أن أطلب من السيدات والسادة أعضاء الحكومة وكذا من السيدة والسادة الولاة، السهر على أن تقوم المؤسسات العمومية الاقتصادية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذا المؤسسات غير المستقلة التابعة لوصايتها، بإعادة دمج كل عامل قد تكون سرّحته من عمله، تحصيل على قرار

3 - أطلب من السادة مسؤولي شركات تسيير المساهمات، أن يسهروا إما على إعادة الدمج الفوري لكل عامل سرحته عن العمل مؤسسة تابعة لمحافظة، تحصل على قرار قضائي لصالحه، أو دفع تعويضات له، طبقاً للقانون.

وسيتم تنصيب خلية متابعة على مستوى ديواني حول هذا الموضوع، وهذه الخلية مستعدة لتزويدكم بقوائم العمال المعنيين وتنتظر منكم، بالمقابل، موافاتها بعروض حال دقيقة عن تنفيذ هذه التعليلة التي لا يمكن، من الآن فصاعداً، قبول أي تأخير بشأن تطبيقها.

رئيس الحكومة

أحمد أويحي